

يحظر على المربي عدم الإبلاغ عن المرض الذي يصيب «المرعة»

عضو لجنة الدواجن لـ«الوطن»: إجراءات الأمن الحيوي فيها فائدة للمربين وتسهم بتخفيف حالات النفوق

إرمان محفوظ

أصدر وزير الزراعة محمد حسان قفنا قراراً ناظماً لإجراءات الأمن الحيوي في منشآت الدواجن، وذلك بهدف تعزيز الأمن الحيوي في منشآت الدواجن لمنع انتشار الأمراض والسيطرة عليها.

وحدد القرار مجموعة الإجراءات الإنشائية والإدارية والفنية التي يجب اتباعها في مزارع الدواجن والتي من شأنها منع وصول العوامل المرضية للطيور من خلال تقليل التعرض للمسببات المرضية عن طريق تطبيق برامج الرعاية الصحية وزيادة مقاومة الطيور للأمراض عن طريق برامج التخصيص ضد الأمراض السارية ومكافحة أوبئة الأمراض باستخدام الأدوية التي تقضي تماماً على المرض أو تساعد في الوقاية منه.

ووفقاً للقرار يمنع على مربي الدواجن ومستجري منشآتها الإخلال بالأمن الحيوي من خلال تربية الصيصان التي تحمل المسببات المرضية من المفاغص وإدخال طيور مريضة إلى منشآت تربية الدواجن أو حظائر التربية وعدم الإبلاغ عن إصابة المزارع بأحد الأمراض المعدية ما يسبب خطر انتقاله إلى منشآت أخرى واستخدام الأعلاف الملوثة بأحد المسببات المرضية وخاصة الأعلاف ذات المنشأ الحيواني أو استخدام الأعلاف أو التعمات



العلفية المجهولة المصدر واستخدام المياه الملوثة وغير صالحة للاستعمال وعدم مكافحة الحشرات والقوارض والتقليل من المزارع للعاملين والفنيين من دون اتخاذ إجراءات التعقيم والتطهير ودخول الحيوانات الشاردة والطيور البرية إلى منشآت تربية الدواجن ودخول سيارات النقل والسيارات الخاصة إلى منشآت تربية الدواجن وتربية أكثر من نوع من

الطيور في المنشأة الواحدة، إضافة إلى منع تربية أنواع أخرى من الحيوانات غير الدواجن في المنشأة ذاتها. وفي تصريح لـ«الوطن» بين عضو لجنة تربية الدواجن مازن ماريديني أن القرار الصادر عن وزير الزراعة يعتبر قراراً إيجابياً وفيه فائدة لجميع المربين ويسهم في التخفيف من حالات النفوق والوفيات بين قطعان الدواجن.

اللقاحات للدواجن ولديه حوض تعقيم ضمن المنشأة لتعقيم العمال قبل دخولهم للمنشأة أو معقمات حقيقية حتى لو كانت تتلفها عالية فإن ذلك يعتبر أمراً إيجابياً ومفيداً للمربي ويؤدي إلى حمايته من المصاير.

ولفت إلى أنه عندما يطبق كل مربي إجراءات الوقاية بشكل كامل فإن ذلك سيجعل من انتشار الأوبئة والأمراض بطريقة غير مباشرة، متمنياً من كل مربي أن يأخذ هذا الموضوع بالحيصان.

وأشار إلى أننا ك لجنة تربية دواجن نقوم بالأساس بتوجيه جمع المربين لاتخاذ كل الإجراءات الوقائية من الأمراض في منشآتهم وهناك البعض لا يلتزم بالإجراءات والبعض الآخر يلتزم بإجراءات الوقاية، مشيراً إلى أن هناك بعض المنشآت لا تلتزم بإجراءات الوقائية نتيجة عدم وعي أصحابها بنتائج عدم الالتزام بها.

وأوضح ماريديني أن مربي الدواجن عقدا سابقاً اجتماعاً مع وزير الزراعة وكان من أحد المطالب التي طالبنا بها إضافة إلى تطبيق إجراءات الوقاية في المنشآت إقامة مختبرات تحليل حيوية نوعية على مستوى المنطقة وتحديث المختبرات الموجودة وتزويدها لقطاع الدواجن وهذه المختبرات في حال كانت نوعية فإنها تسهم في التقليل من الوفيات في حال اكتشاف الأمراض وحديث الدواجن، وعندما يكون لديه كادر طبي يتابع إعطاء

سوق العقارات تشهد حالة ركود ورغبة للمالكين بالتخلص من الفائض منها

الجلالي لـ«الوطن»: الأسعار عادلة ودون التكلفة متر البناء يكلف مليوني ليرة والإكساء يصل إلى ثلاثة أضعاف

إرمان العلاف

تحول حلم الشباب من أصحاب الدخل المحدود والموظفين بامتلاك منزل في دمشق هذه الأيام إلى مستحيل، حيث يقدر الحد الأدنى لأسعار العقارات في دمشق بـ/٥٠٠ مليون ليرة سورية وقد يتجاوز الحد الأعلى /٢٠٠/ مليون ليرة سورية، فهل يمكن اعتبار هذه الأسعار وهمية بهدف رفع أسعار العقارات قدر المستطاع.

الخبير بالاقتصاد الهندسي الدكتور محمد الجلالي أكد في حديثه لـ«الوطن» أن ظاهرة «فقاعة العقارات» لا تنطبق على حالة العقارات في سورية وعلى العكس فإن أسعار العقارات في دمشق حقيقية وعادلة وهي دون التكلفة بالنظر إلى تكاليف البناء المرتفعة باستمرار، إذ لا يمكن أن تقل تكلفة متر البناء حالياً عن ١.٥ إلى مليوني ليرة على الهيكل إضافة لتكاليف المرافق العامة ومساحات الأراضي المحيطة للبناء والأقضية، وكذلك متر الإكساء الذي في أدنى حد له يوازئ تكلفة متر البناء في حالة الإكساء الشعبي كما يسمى ويزداد ضعفين وثلاثة أضعاف حسب نوعية مواد الإكساء، وفيما إذا كانت مستوردة أم محلية الصنع، وبالتالي فإن تكلفة إنشاء عقار لا يمكن أن تقل عن ٧٠٠ حتى ٨٠٠ مليون ليرة سورية وهذه تكلفة البناء فقط بغض النظر عن كلفة الأرض والمرافق العامة.

واعتبر الجلالي أنه عند الحديث عن تضخم أسعار العقارات يجب النظر إلى تضخم السلع والخدمات كافة أيضاً، ونسب نفوق نسبة تضخم أسعار العقارات وبالتالي فإن أسعار العقارات انخفضت مقارنة بنسب تضخم السلع والخدمات ومقارنته بأسعار العقارات قبل الحرب، موضحاً أن العقار الذي كان ثمنه قبل



الحرب ٥ ملايين فإنه يبلغ اليوم مليار ليرة سورية بمعدل تضخم ٢٠٠ بالمائة في حين أن أجرة النقل مثلاً تضخمت ألف بالمائة، مؤكداً أن الأسعار يحكمها العرض والطلب والتكلفة.

ورأى الجلالي أن المشكلة تكمن في تدني الدخل والفجوة الهائلة بين الأسعار والرواتب حيث قبل الحرب كان راتب الموظف ٥٠ ألف ليرة سورية وضمن العقار ٥ ملايين، وبالتالي باستطاعته براتب منه شهر أن يشتري عقاراً، ولكن اليوم ضمن العقار مليان والرواتب تضاعفت مرتين أو ثلاثة في القطاع العام واستحالة أن يستطيع الموظف شراء العقار اليوم اعتماداً على راتبه كمصدر دخل وحيد، لافتاً إلى أن سوق العقارات في دمشق يشهد

حالة ركود منذ فترة ليست بقليلة حيث إن العرض يفوق الطلب وذلك إثر تراجع مستوى الدخل ورغبة الكثير من الناس بالتخلص من العقارات الفائضة لديهم لإعادة استثمار الأموال في السفر أو نشاطات أخرى.

واعتبر الجلالي أن اعتماد القيمة الرائجة للبيوع المقاربه من وزارة المالية لم يؤثر حركة البيوع والشراء في السوق لكونها نسب بسيطة من قيمة العقار، ورأى أنه من الأفضل تحويلها إلى ضريبة دخل عوضاً عن ضريبة ملحة وذلك بالنظر إلى نسبة استفادة البائع من قيمة العقار بعد البيوع إلا أنه سيكسب عبثاً كبيراً على البائع أيضاً.

مصير المكتتبين على السكن الشبابي مرهون بقرار حكومي.. والغرامات المفروضة بملايين الليرات؟

المؤسسة لـ«الوطن»: التسوية أو الإلغاء.. والتسوية مستندة إلى القوانين والأنظمة!

هنا غانم

وصلت «الوطن» شكوى بأن الكثير من المكتتبين على السكن الشبابي من كانوا يدفعون كل مستحقاتهم وما عليهم حتى بعد زيادة الأقساط وضاعفتها ٥٠ بالمائة، بأن المؤسسة العامة للإسكان سحبت الدفاتر بحجة تبديليها ببطاقات، وأنه وصلهم بعد ٥ أشهر بأنهم متأخرون عن دفع الأقساط أكثر من ٨ أشهر على الدفتر التي سلموها للمؤسسة وأنه لا بطاقات للدفع وبأنه تم قفل المكتب والصفحة دون رد.

وأوضحوا في شكواهم بأن المؤسسة تطالبهم اليوم بدفع غرامات تجاوزت ٦ ملايين وأكثر لموظفي راتبه ٢٥٠ ألفاً، دون معرفة الأسباب وخصوصاً بعد حجز دفاترهم؟ وبعد السؤال تبين بأن هذه المؤسسة عادت ٢٠ سنة للوراء، حيث جمعت تأخير ٨ أشهر مقطعة بطول مدة ٢٠ سنة، وأن الغرامة ستدفع لهذا السبب وعلماً أن الشهر الذي كان يتأخره المواطن سلفاً تؤخذ ضريبته.

وأضافوا: فالمؤسسة متأخرة عن التسليم أكثر من ١٥ سنة ما يعني غرامات التأخير تساوي ثمن الشقة للمواطن مجاناً. والأدهى حسب الشكاوى أن هناك الكثير من المكتتبين كان لهم نفس وضع التخلف ومع ذلك تم تسليمهم البيوت من دون أن يعرفوا!!!

وتساءلوا لماذا تم الرجوع بحساب التخلف إلى عشر سنوات سابقة والمؤسسة هي من تأخر بالتسليم؟ ولماذا استمرت بغضب الأقساط الشهرية على مدار عشر سنوات إذا كان هؤلاء يوضع غير قانوني؟ تساؤلات عديدة تفرص نفسها وخاصة أن



هناك دفاتر لا تساوي في السوق العقاري ثمن الغرامة الهائلة التي فرضت فماذا يجري؟ فحسب مختصين لايوجد في قانون الإسكان أي نص يسمح بهذه الإجراءات وبخصوص حجة الأئمة التي تتذرع بها الجهات المعنية لعام ٢٠٢٤ والتي فرزت وأظهرت تأخراً بتسديد الأقساط الشهرية لمن تم إغلاق اكتتابهم بتاريخ ٢٠٢٤ تأخرهم عن تسديد الأقساط في سنوات سابقة مضت، قالوا: نؤكد أن الأئمة هي وضع برنامجي كمبيوترية خاص بالمؤسسة موضع الاستخدام لتنظيم عملها وجعله محوسب.. على الرغم من وجود حواسيب ومبيوترات من عام ٢٠٠٦ في الدفاتر لكل مكتب مع كشوفات المصارف

المعتمدة لدى الإسكان وتبينتها واعتمادها لدى المحاسبة، ما يعني أن تسديد الغرامات والإعلان عن الإعفاءات الغي أي ذريعة أو تباين قانوني أو أي أثر قانوني للتخلف وتسديد الأقساط وذلك وفق نظام المؤسسة الأخيرة لأصحاب البطاقات المغلقة وعلى المكتتبين المبادرة للتسديد وتسوية الوضع ضمن المهلة المحددة. ومن لم يبادر للاستفادة من هذه التسوية وفيما يخص ما يتعلق بعدم قانونية قرارات التسوية السابقة وأوضحت المؤسسة أنها مؤسسة حكومية وتعمل وفق الأنظمة والقوانين والشروط وقرار التسوية مستند إلى هذه القوانين والأنظمة.

على ذمة «جلول»

إقبال على اللحوم هذه الأيام ودمشق تستهلك ٢٠٠٠ كغ يومياً من السورية للتجارة وحدها

جلنار العلي

أكد مدير فرع مؤسسة السورية للتجارة في دمشق رنا جلول في تصريح لـ«الوطن» أن صالات المؤسسة لم تغلق أبوابها خلال أيام العطلة المقررة منذ بداية أيار وحتى اليوم السادس منه، وقد عمل البعض منها وفق نظام المناوبات، لضمان وجود صالة مفتوحة في كل حي من أحياء العاصمة.

وحول حجم الإقبال على الصالات، بينت جلول أنه لم ينخفض خلال أيام العطلة وبقي على حاله، وحافظت أرقام المبيعات على مستواها ذاته، بل لوحظ بعض الازدحامات في الكثير من الصالات، ولكن اعتمدت المؤسسة مبدأ المناوبات لأن الكثير من الأسر تسافر إلى محافظاتها ومناطقها خلال أيام العطلة. وفي سياق متصل، أشارت مدير الفرع إلى أن مبيعات اللحوم تنثر خلال الأيام الحالية التي يصادف فيها عيد الفصح.

وبيّنت مديرية الفرع أن حجم المبيعات في صالات محافظة دمشق البالغ عددها ١٥٠ صالة، يزيد على طنين يومياً.



من الفلاحين بكميات ما تزال قليلة، وقد بلغ إجمالي الاستهلاك اليومي نحو ٥٠ طناً تتابع جميعها بأسعار مخفضة عن الأسواق. يذكر أن مدير المؤسسة زياد هزاع، كان قد صرح في وقت سابق لـ«الوطن» أنه يوجد نحو ١٠ صالات لبيع اللحوم في محافظة دمشق، ٤-٣ صالات في

محافظة حمص وحماة وحلب واللاذقية، وهي ما تسمى صالات البيع المباشر، إضافة إلى وجود عدد كبير من الصالات تتبع اللحوم المجمدة، وقد وصف الإقبال عليها بأنه كبير جداً على اعتبار أن أسعار اللحوم في هذه الصالات أقل منها في الأسواق بنسبة ٢٠-٢٥ بالمائة، إضافة إلى وجود إقبال على شراء الدجاج.

وأضاف الصفة القانونية على حالة المغلق اكتتابهم وتعزيزاً للإعفاءات الثلاثة، والمكتتبون نظمو عقود بعام ٢٠٠٤ بينهم وبين المؤسسة العامة للإسكان ومن بنودها رقم أفضلته أي يتم تخصيص المكتتبين الذين يولونه قبله، إلا أن المؤسسة العامة للإسكان تريد فهم هذا البند بصورة إلغاء الاكتتاب.

المؤسسة العامة للإسكان أكدت لـ«الوطن» أن قرار تسوية أوضاع المكتتبين على السكن الشبابي جاء لحالات البطاقات المغلقة (المختلفين) أي من بلغ فترة تأخره عن سداد مدفوعاته لمصلحة المؤسسة العامة للإسكان لمدة ٨ أشهر متصلة وما فوق.

وبيّنت المؤسسة أنه عوضاً عن إلغاء اكتتابهم وإعادة مدفوعاتهم وافق مجلس الوزراء مجتمعاً على مقترح المؤسسة والوزارة بالتسوية بدلاً من الإلغاء وأكدت المؤسسة أنه على المواطنين الراغبين بتسوية أوضاعهم المباشرة بمراجعة الجان في الإدارة المركزية أو في الفرع في المحافظة المختصة لتسوية الأوضاع خلال موعد أقصى ٢٨/٧/٢٠٢٤ وأن هذه المهلة تعتبر الأخيرة لأصحاب البطاقات المغلقة وعلى المكتتبين المبادرة للتسديد وتسوية الوضع ضمن المهلة المحددة. ومن لم يبادر للاستفادة من هذه التسوية سوف تطبق بحقه كل القوانين النافذة. وفيما يخص ما يتعلق بعدم قانونية قرارات التسوية السابقة وأوضحت المؤسسة أنها مؤسسة حكومية وتعمل وفق الأنظمة والقوانين والشروط وقرار التسوية مستند إلى هذه القوانين والأنظمة.